إشكالية ضبط المصطلح في الوطن العربي

د. عبد الخالق رشيد
جامعة وهـران

توطئة:

المصطلح لفظ موضوعي تواضع عليه المختصون بقصد أدائه معنى معيّنا بدقّة ووضوح شديدين، بحيث لا يقع أيّ لُبس في ذهن القارئ أو السامع لسياق النص العلمي. فالمواضعة هي أساس إنشاء المصطلح؛ فلئن كان من مستلزمات المصطلح وجود علاقة أو ملابسة بين لفظ المصطلح ودلالته، سواء كانت هذه العلاقة حقيقيّة أو مجازية، قريبة أو بعيدة، فإنّ الاتفاق بين أهل الاختصاص يبقى هو الأصل في وضع المصطلح، وما عدا ذلك فهو تبع له[1]. فهو، بهذه الصفة، يعدّ

الوسيلة الرئيسيّة لتكوين وتنظيم وتطوير المعارف، أو هو – على حسب تعبير بعضهم– كالاسم العلم للإنسان المتحضّر في مجتمعه، من حيث أنّه يدلّ بشكل نوعي وفريد ورسمي على مفهوم واحد[2].

إنّ ظهور المصطلح العلمي في أيّة حضارة، يمثّل مرحلة متقدّمة من النّضج والتأمّل والوعي، ذلك أنّ « المصطلح هو تعميم أو تجريد ذهني لظاهرة أو حالة أوإشكالية علمية وثقافية، لذا فهو يقترن بنضج ظاهر في التعريفات والتصنيفات العلمية في أيّة ثقافة إنسانيّة »[3]؛ فهو مظهر مهمّ من مظاهر الوحدة الذهنيّة والثقافية للأمّة، كما أنّه قاسم مشترك بين الثقافات الإنسانية المختلفة؛ يقول "المسدّي" مبرزا الصفات الّتي يتميّز بها المصطلح: « مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى. فهي مجمع حقائقها المعرفية، وعنوان ما به يتميّز كلّ واحد

منه على سواه. وليس من مسلك يتوسّل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظها الاصطلاحية، حتّى لكأنّها تقوم في كلّ علم مقام جهاز من الدّوال ليست مدلولاته إلاّ محاور العلم ذاته ومضامين قدره من يقين المعارف وحقيق الأقوال »[4]. فالفرق بين كلمات اللغة والمصطلح تكمن في درجة المواضعة؛ فإذا كان « اللفظ الأدبي في اللغة صورة للمواضعة الجماعيّة، فإنّ المصطلح العلمي في سيّاق النظام اللغوي نفسه يصبح مواضعة مضاعفة، إذ يتحوّل إلى اصطلاح في صلب الاصطلاح، فهو –إذن– نظام إبلاغي مزروع في حنايا النّظام التواصلي الأوّل »[5].

أمّا علم المصطلح **Terminologie** –بمفهومه الحديث– فهو علم معقّد، تشترك فيه جملة من العلوم كعلم اللغة والمنطق وعلم الوجود وعلم المعلوماتية، وحقول التخصّص العلمي والأدبي والفنّي كلّ على حده، حينًا، وبالاشتراك فيما بينها أحيانا أخرى. وكلّ ذلك الاشتراك يخدم تنظيم العلاقة بين "المفاهيم العلمية" وبين المصطلحات الّتي تعبّر عنها؛ وبتعبير آخر، فإنّ هدف هذا العلم هو « البحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغويّة الّتي تعبّر عنها »[6]. ويشمل هذا البحث ثلاث محطّات رئيسيّة أجملها الباحث "عَلِي القاسمي" فيما يلي:

1. البحث في العلاقة بين المفاهيم المتداخلة (الجنس/ النوع والكل/ الجزء)، والّتي تمثّل صورة أنظمة المفاهيم الّتي تشكل الأساس في وضع المصطلحات المصنّفة الّتي يعبّر عنها في علم من العلوم.

2. البحث في المصطلحات اللغوية والعلاقات القائمة بينها ووسائل وضعها وأنظمة تمثيلها في بنية علم من العلوم. وبهذا المعنى يكون علم المصطلح

فرعا خاصًّا من فروع علم الألفاظ أو المفردات Lexicologie وعلم تطوّر الألفاظ Sémasiologie.

3. البحث في الطرق العامة المؤدّية إلى ابتداع اللغة العلمية والتقنيّة بصرف النّظر عن التطبيقات العلمية في لغة طبيعيّة بذاتها. وتصبح المصطلحية بذلك علما مشتركا بين علم اللغة والمنطق والوجود والإعلاميّات والموضوعات المتخصّصة، وكذلك علم المعرفة (الابستومولوجيا) والتصنيف. فكلّ هذه العلوم تتناول في جانب من جوانبها التنظيم الشكلي للعلاقة المتعددة بين المفهوم والمصطلح[7].

4. يشتمل علم المصطلح على فرعين؛ الأوّل منهما يتكفّل بوضع النظريّات وتحديد المنهجيّات لدراسة المصطلحات وتطويرها، فيما يتكفّل الآخر بجمع المعلومات المصطلحية ومعاملتها معجميًا، ويسمّي بعضهم هذا الفرع "المصطلحيّة التطبيقية Terminographie"[8].

1- آليات ومنهجية نقل المصطلح في الوطن العربي:

المتفق عليه بداهة ألاّ وجود لعلم بدون منظومة اصطلاحية تَدُلّ على المفاهيم الّتي يتأسّس عليها هذا العلم أو ذاك. وقد وجد العرب أنفسهم، مع مطلع القرن العشرين وقبله بقليل، أمام زَخَم من التخصُّصات العلمية الوافدة عليهم من الغرب، وفيض من المصطلحات المرافقة لها، فلم يكن للعرب من خيار سوى السعي إلى استيعاب هذه العلوم، من منطلق رغبتهم في مواكبة الحضارة الغربية المتفوّقة. وكان لزاما عليهم، في ظل هذه الظروف، نقل مصطلحات هذه العلوم على اختلاف تخصُّصاتها إلى اللغة العربيَّة. وبذلك بدأت حركة ترجمة وتعريب المصطلحات المستمرّة إلى يومنا هذا في شكل سباق مع الساعة، لأنّنا،خلافا لما كانت

عليه وضعيّة أسلافنا، « نلاحق تيارات ثقافية وفكريّة تمور بحركة علميّة مذهلة في تطوّرها وتقدّمها »[9].

وقد بدأت هذه الحركة فرديّة، تكفّل بها بعض العلماء النهضويين الغيورين على اللغة العربية من أمثال رفاعة الطهطاوي (-1872) وخير الدين التونسي (-1879) وأحمد فارس الشدياق (-1887) وإبراهيم اليازجي (-1906). ولم تأخذ الحركة طابعا رسميّا إلاّ بعد تأسيس المجامع اللّغويّة، كمجمع اللغة العربية في دمشق (1919)، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة (1932) والمجمع العلمي العراقي (1947) ومكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي (1961) واتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية (1970) وغيرها.

ورغم النقائص الّتي يعاني منها عمل هذه المجامع إلاّ أنّها تمكّنت من تلبية حاجة المنظومات التربوية والجامعية والإدارات على اختلاف تخصُّصاتها بالمصطلحات الضرورية لأداء وظائفها. ولئن كانت هذه المجامع قد قطعت شوطا كبيرا في ترجمة وتعريب المصطلح، فإنّ ما ينتظرها من عمل في ضبط المصطلحات المتوافدة علينا بغزارة، تعكس غزارة المكتشفات العلمية المعاصرة، يملي عليها ضرورة توحيد الجهود وتنويع الآليات حتّى لا تذهب الجهود هباء، ولا تَسُود الفوضى عالم المصطلح كما هو الأمر عليه -حاليا- في بعض التخصصات العلمية كاللسانيات وما يدور في فلكها.

إنّ السّمَة المشتركة بين نقلة العلوم إلى العربية، منذ مطلع القرن الثاني الهجري وإلى يومنا هذا، هي التعارف على منهجيّة واضحة في اختيار وفي صيّاغة المصطلحات العلمية الجديدة. وتتمثّل هذه المنهجيّة - على العموم- في اختيار

كلمات عربية صحيحة أوّلا، ثمّ الانتقال إلى التعريب ثانيا؛ فلم يكن نقلَة العلوم إلى العربية يعمدون إلى استعارة الأسماء الأجنبيَّة لمدلولات المصطلحات الّتي لم يكونوا على علم بها إلاّ فيما ندر، بل كانوا يحاولون - دوما- أن يضعوا لتلك المدلولات أسماء عربية خالصة، إمّا عن طريق الاشتقاق وإمّا عن طريق التَوَسُّع في مدلولاتها ومعانيها القديمة، وقد « استمرت هذه المنهجيّة سائدة على مرّ العصور مع بعض التّغيير الّذي تفرضه شخصيّة الناقل ومصادر ثقافته، والتيارات السائدة في عصره، والهدف من النقل والتّأليف»[10].

وقد يتضّح هذا التواصل المنهجي إذا قارنّا بين طريقة الأوائل في نقل المصطلح كما استخلصها الباحث "محمّد السويسي"، والطريقة الّتي اعتمدتها معظم الهيئات الرسميّة الحديثة المكلّفة بنقل المصطلح في الوطن العربي.

أ- منهجيّة القدامى:

تقوم هذه المنهجيّة على الخطوات التالية[11]:

1- ترجمة المفردات الأعجميّة لفظا بلفظ كلّما وجدوا في العربيّة ما يقابل اللفظ الأعجمي.

2- الاشتقاق، وهو من أهمّ الطرق وأخصّها.

3- المجاز؛ باستعمال ألفاظ بينها وبين المعنى الجديد اتصال من تشبيه أو اتصال بسبب أو بعضيّة أو كليّة عموم أو خصوص أو إضافة أو اشتمال.

4- النحت؛ وهو نوع من الاختصار والتركيب يمزج فيه لفظان أو عدّة ألفاظ أو أهمّ حروفها، فيتولّد عن ذلك لفظ جديد.

5- التعريب؛ ولعلّ القصد منه فتح الباب أمام الدّخيل بعد إخضاعه لتحويرات صوتية تقرّبه من خصوصيات النطق العربي.

ب- المنهجية المعتمدة في ندوة الرباط (1981):

رتّبت هذه الندوة الوسائل اللغوية المعتمدة في نقل المصطلح بحسب الأولوية التالية[12]:

1- المصطلحات الواردة في كتب التراث العلمي العربي.

2- المصطلحات المأخوذة عن كلمات من اللغة العربية مع ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين الدلالة اللغوية والاصطلاحيّة. ويقصد بذلك اعتماد طرق المجاز.

3- المصطلح المولد طبقا للأوزان العربية، أي بواسطة الاشتقاق.

4- المصطلحات المعرّبة، وتعتمد في مجالات مخصوصة، لاسيَّما تلك المتصلة بنقل أسماء النباتات والأدوية والأعلام وغيرها.

5- المصطلحات المكوّنة بطريقة التركيب (المزجي أو الإضافي أو الوصفي)، أو ،في حالة الضرورة، بطريقة النحت.

وتكاد تكون هذه المنهجيّة نسخة من تلك الّتي اعتمدتها ندوة "المؤيّد" في مطلع هذا القرن، والّتي تُعدّ -بحق- أوّل خطوة في سبيل التأصيل المنهجي لنقل المصطلح الحديث إلى اللغة العربية[13].

ويمكن أن نستخلص، من خلال تحليلنا لهذه المناهج، ثلاث آليات اعتمدها العلماء العرب قديما وحديثا لنقل المصطلح إلى اللغة العربية، وهي، على التوالي وبحسب الأفضلية: الترجمة فالتوليد فالتعريب.

أ/ الترجمة:

المقصود بالترجمة في هذا المقام هو نقل المصطلح الأجنبي بلفظ من اللغة العربية يفترض فيه أن يؤدّي معناه ويُغطّي مفهومه. والترجمة هي الوسيلة المفضّلة لدى المتعاملين مع قضيّة المصطلح منذ أن بدأ العرب يهتمّون بنقل العلوم إلى اللغة العربية. ولم يسمح باللّجوء إلى الوسائل الأخرى (الاشتقاق – المجاز – التعريب) إلاّ بعد استنفاذ طاقات هذه الوسيلة.

تستلزم الترجمة التنقيب في كتب التراث على اختلاف تخصصاتها بحثا عن اللفظ الّذي يمكنه حمل دلالة المصطلح الحديث المُراد نقله إلى اللغة العربية. ولذلك فقد نصّت معظم الندوات على ضرورة إحياء التراث العلمي العربي، والبحث في ثناياه عمّا يَحْمِله من مصطلحات تكفينا مؤونة التوليد والتعريب؛ فقد نصّ المنهجية المعتمد من قبل ندوة "المؤيد" حول نقل المصطلح، في أوّل بند لها، على اعتماد « الترجمة المباشرة، وذلك عند وجود الكلمة العربية المقابلة للكلمة الأوروبيّة»[14]. ونصّت منهجية وضع المصطلح في نقابة الأطبّاء السوريّين، وفي بندها الأوّل، على ضرورة «البحث في الكتب العربية القديمة عن اصطلاح مستعمل للدلالة على المعنى المراد نقله»[15]. ونصّت ندوة الرباط، المشار إليها فيما سبق، في أوّل بند لها أيضا، على ضرورة اعتماد «المصطلحات الواردة في كتب التراث العلمي العربي»[16].وقد ارتأى المشاركون في هذه الندوة ضبط هذه الوسيلة بمجموعة من الشروط يُستحَبُّ توفُّرها في اللفظ العربي الذي يُعتمد بديلا عن المصطلح الغربي. وهذه الشروط هي على التوالي[17]:

1. تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعرَّبة.

2. تجنّب الكلمات العاميّة إلاّ عند الاقتضاء بشرط أنْ تكون مشتركة بين لهجات عربية عديدة، وأنْ يشار إلى عاميتها بأن توضع بين قوسين مثلا.

3. تفضيل اللفظة الجزلة الواضحة، وتجنّب النّافر والمحظور من الألفاظ.

4. تفضيل الكلمة الّتي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

5. تفضيل الكلمة المفردة لأنّها تساعد على تسهيل الاشتقاق والنّسبَة والإضافة والتثنية والجمع.

6. تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة المبهمة.

7. تفضيل الكلمة الشائعة على النّادرة أو الغريبة، إلاّ إذا التبس معنى المصطلح العلمي بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة.

8. وفي حالة المترادفات أو القريبة من الترادف، تفضّل اللّفظة التي يوحي حذرها بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة.

وإذا كانت الترجمة وسيلة لتأثيل المصطلح حتّى يحدث نوع من التواصل بين ماضي الثقافة العربية وحديثها، فإنّها - للأسف- وسيلة قاصرة، لا يمكن الاعتماد عليها في كلّ الحالات، لأنّ معظم ما استُحدث من علوم ومذاهب وتيارات فكرية في العصر الحديث لم يكن للعرب علم بها؛ ومن أنّى لهم العلم بذلك وهي قد استُحدثت بعدهم بقرون! ومن ثمّ كان من الضروري تنميّة المعجميّة العربيّة، لأنّها كما أشار إلى ذلك "فارس الشدياق": « غيْر تامّة بالنّظر إلى ما استحدث بعد العرب من الفنون والصّنائع مِمَّا لم يخطر ببال الأوّلين، وهو غير شيْن على العربية، إذ لا يحتمل أن واضع اللغة يَضَع أسماء لمسمّيات غير موجودة »[18]. ولا سبيل إلى مثل هذه التنميّة إلاّ بالتوليد والتعريب.

ورغم الإجماع الظاهر على ضرورة اعتماد المصطلحات القديمة لترجمة المصطلحات الوافدة علينا من الغرب، إلاّ أنّه وُجد من الباحثين المعاصرين مَنْ شكّك في هذه الوسيلة وتحفّظ عليها، لأنّ المصطلح التراثي - في اعتقادهم- لا يمكنه أن يغطّي المجال المفهومي للمصطلح الحديث المقابل له، ممّا قد يحدِث في ذهن المستعمل له « توهّما بصدق المصطلح العربي على ما يَصْدُق عليه المصطلح الغربي نتيجة إسقاطات ظرفية أو ذاتية يقوم بها المترجم »[19]. ويُضيف صاحب هذا الرأي*، وهو يحدّد رؤيته في وضع المصطلح، قائلا: « تجنّبنا - بقدر الإمكان- استعمال المصطلح المتوفّر القديم للتعبير عن المصطلح الداخل، لأنّ توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة قد يُفسد تمثّل المفهوم الجديد والمحلّي على السّواء. ولا يمكن إعادة تَوْظيف المصطلح القديم وتخصيصه إذا كان موظّفا، لأنّ هذا يؤدّي إلى مشترك لفظي غير مرغوب فيه، بالإضافة إلى سوء الفهم»[20]. والإشكالية نفسها يقدمها الباحث "عبد السلام المسدّي" ليعلّل تشكيكه في قدرة المصطلح التراثي على تغطيّه المفهوم الّذي يحمله المصطلح الحديث؛ يقول هذا الباحث: « وكثيرًا ما يتجاذب الميراث الاصطلاحي ذوي النّظر فينْزعون صوب إحياء اللفظ واستخدامه في غير معناه الدقيق، فإذا بالمدلول اللساني يتوارى -حينا- خلف المفهوم النحوي، ويتسلّل أحيانا أخرى وعليه مسحة من الضباب تُعتّم صورته الاصطلاحية، فتتلابس القضايا ويعسر حسم الجدل بين المختصّين»[21].

ب- التوليد:

ويُقصد به استحداث كلمة جديدة عن طريق الاشتقاق أو التركيب بأضربه المختلفة أو النحت، للدلالة على المفهوم الذي يحمله المصطلح المراد نقله إلى اللغة العربية. كما يكون التوليد عن طريق تغيير دلالة الكلمة باستعمالها استعمالا مجازيّا يراعى فيه أنْ يكون بين معنى اللفظ العربي والمصطلح الذي سيحمل دلالته علاقة

تقارب أو تشابه، تبيح استخدامه بالدلالة الاصطلاحية.وقد عبّر المنهج المعتمد من قبل ندوة "المؤيّد" على هذه الوسيلة بالقول: « وإذا لم يتيسَّر (أي ترجمة المصطلح) جئنا بكلمة عربيّة وأطلقناها عليه بضرب من التجاوز »[22]. وأشار إليه المنهج المعتمد من قبل نقابة الأطباء في سوريا بعبارة: « البحث عن لفظ قديم يَقْرب معناه من المعنى الحديث، فيبَدّل معناه قليلا ويُطلق على المعنى الجديد»[23]. وقد أباحت ندوة الرباط اعتماد المجاز، فنصّ منهجها على اللجوء « إلى المصطلحات المأخوذة من كلمات من اللغة العربية، مع ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين الدلالة اللغوية والاصطلاحيّة »[24].

وإذا كانت المجامع اللغوية كلّها قد تبنّت الاشتقاق كوسيلة مُثلى لنقل المصطلح، فقد اختَلَفت في درجة الالتزام بالأوزان العربية؛ فمنهم من طالب بالالتزام الصارم بقواعد الاشتقاق في اللغة العربية، ولم يبح تجاوز ما أقَرّته العربية من أوزان وصِيَغ[25]. ومنهم من توسَّع في هذه القواعد، وتسَمّح في بعض شروط الاشتقاق كالنسبة إلى الجمع – مثلا– واستحداث أوزان جديدة لاشتقاق بعض أسماء الآلة والمكان والزمان، وإجازة الاشتقاق من الجامد[26].

أمّا النحت فلم يُنصّ عليه إلاّ بعد استنفاذ كلّ الوسائل بما فيها التعريب. ويبدو أنّ الاعتماد عليه في نقل المصطلح لم يكن محلّ إجماع رغم وجود أمثلة عنه في اللغة العربية[27].

ج– التعريب:

يُستعمل مصطلح التعريب بثلاث دلالات هي:

1– الدلالة على استخدام العرب الألفاظ الأعجمية بعد إجراء تحوير على بنيتها الصوتية والصرفية عادة. وقد وضع مصطلح "التعريب" بهذا المفهوم منذ القديم، واعتمده المترجمون العرب في نقل علوم الأمم المتحضرة آنذاك.

2- الدلالة على عملية الترجمة في حدّ ذاتها، بحيث تصبح كلمة "تعريب" مرادفة لكلمة "ترجمة". وإن كان الميل بمصطلح "التعريب" -هاهنا- على نوع من الترجمة هي تلك التي يمكن تسميتها بالترجمة الحرّة؛ حيث يتخذ المترجم حريته مع النص المصدر فيُضفي عليه مواصفات البيئة وطبيعة اللغة التي يترجم لها.

3- الدلالة على العملية التي تستهدف جعل اللغة العربية لغة حياة الإنسان العربي كلها؛ لغة التواصل والتعليم والبحث والتأليف المتخصص...ألخ.

ويفهم، مما سبق ذكره، أنّ التركيز في عملية التعريب بدلالاتها المختلفة ينصبّ على تطويع الألفاظ والمصطلحات الأعجمية والانتاجات العلمية والثقافيّة لروح الأمّة العربية وطبيعة لغتها؛ فالتّعريب عبارة عن ترجمة لكنّها غير جافّة ولا حرفيّة[28].

وسيكون تعاملنا مع مصطلح "التعريب" في هذا المقام، بدلالته الأولى؛ أي باعتبار التعريب إقحاما للفظ الأجنبي في اللغة العربية مع كتابته بالحروف العربية، وإعطائه حكم اللفظ العربي، والسعي إلى إخضاعه لأوزانها وخصوصياتها الصوتية ما أمكن ذلك.

وبالرغم من أنّ لا أحد من المختصّين في حقل المصطلح ينازع في ضرورة اللجوء إلى التعريب، كوسيلة لاستيعاب السيل العرم من المصطلحات التي تتولّد عن الكشوفات العلمية المتلاحقة، إلاّ أنّ الاختلاف قد حصل بين هؤلاء المختصّين حول درجة وكيفيّة الاعتماد على هذه الوسيلة. وعلى العموم يمكن التمييز بين موقفين مختلفين يتراوحان بين الدعوة إلى الاحتفاظ بالمصطلحات العلميّة، لاسيما العالميّة منها، كما هي، دون محاولة البحث عن معادل لها في التراث العربي، ودون

إدخال تعديلات عليها، والدعوة إلى محاولة ترجمة هذه المصطلحات قدر الإمكان واللجوء إلى التعريب عند الضرورة فقط، وضمن شروط معيّنة. ولكلّ فريق حجج أسند بها رأيه، نجملها فيما يلي[29]:

- **حجج القائلين بالتعريب:**

ويؤسّسون لتوجّههم من منطلق أنّ:

1- الألفاظ العربية وضعت وضعا عامّا لم يُقصد بها إلى الدقة العلميّة.

2- المعجمات الاصطلاحيّة تضبط الكلمة بدقّة، لذلك يتوجّب علينا أن ندع مصطلحات العلوم كما وضعها مبتكروها.

3- المجامع اللغويّة العربية قد أقرّت بتعريب ألفاظ كثيرة لأنّها شاعت شيوعا كبيرا في الحقول العلميّة ولا مرادف لها في اللغة العربية.

- **حجج القائلين بالترجمة مع التعريب المحدود:**

وقد أسّسوا لرؤيتهم من معايشتهم أنّ:

1- المصطلحات مستمدّة من كلمات عامة، والمواضعة هي التي أضفت عليها الصبغة الاصطلاحية، ونحن، عند ترجمة هذه المصطلحات، لا نفعل أكثر من ذلك.

2- في الترجمة فائدة للقارئ العربي، ذلك أنّ اللفظ المترجم أقرب إلى ذهنه وأسرع إلى دلالته على المعنى المقصود من المصطلح. فالكلمة العربية تكون أوضح لديه من كلمة ترجع – في الأغلب – إلى أصول يونانيّة أو لاتينية.

3- الضبط الدقيق للدلالة لا يكمن في وضع الكلمة، وإنّما في شرحها.

وحقيقة الأمر أنّه لا مندوحة لنا من اللجوء إلى التعريب، إذ لا يمكن لمعاجمنا أن تسعفنا بالكمّ الهائل من الألفاظ القادرة على تغطيّة كل جديد يظهر في ميدان العلم والتكنولوجية. ومن أنّى لهذه المعاجم بما يُقابل هذه المصطلحات مع العلم أنّ معظمها هي بمثابة أسماء الأعلام، لأنّها تدلّ على مسمّياتها بدقّة علميّة كثيرا ما تكون مستخلصة من مواصفاتها، أو من أسماء مخترعيها، كما هو الحال مع المواد الكيماويّة والعقاقير الطبيّة ومكوّنات الأجهزة المتطوّرة وغيرها. فنحن، كما يستخلص أحد الباحثين،" مهما بالغنا في تجنُّب التعريب، ذاهبين إلى إيجاد ألفاظ عربية بوسائل الاشتقاق والمجاز، فهنالك ألفاظ أعجميّة في العلوم الحديثة لابدّ لنا من تعريبها. ومن هذه الألفاظ الأعجميّة ما لا يجوز فيها إلاّ التعريب، كأسماء نبتات جهلتها العرب وكشف النباتيّون العلماء عنها، ثم سموها بأسماء أعلام تنويها بتلك الأسماء".[30] ومن أنّى للمعاجم العربية أن تمدّنا بما يقابل المصطلحات العلميّة الحديثة وهي في معظمها تدلّ على مخترعات ومكتشفات ونظريات لم يكن للعرب علم بها. فعبثا نكلّف أنفسنا التنقيب في بطون المعاجم العربية عن جذور لهذه المستحدثات، إذ لا يُعقل أن تكون العرب قد سمّت أشياء لم توجد بعد! فالمعقول، كما أقرّ بذلك بعض الباحثين، أن نبحث وندقق في مراجع التراث بحثا عمّا يمكن أن يُقارب في دلالته المصطلح العلمي الحديث " فإن أسعفتنا المراجع ببغيتنا فبها ونعمت، وإلاّ ففي التعريب متّسع لهذه الألوف المؤلّفة من المصطلحات والتعبيرات العلميّة في كلّ علم وفن، ويَسعنا ما وسع الأقدمون من استعمال أريثماطيقا وميتافيزيقا وجيومطرا وأسطرونوميا وغيرها."[31]

هذه الحجج وغيرها أقنعت المختصّين بوضع المصطلح، كما أقنعت علماء السلف من قبل، باعتماد التعريب وسيلة لنقل المصطلح بعد استنفاذ الوسيلتين السابقتين المتمثلتين في الترجمة والتّوليد. ومع ذلك فقد أوصت مجامع اللغة العربية باجتناب – قدر الإمكان – أن يكون التعريب نقلا محضا للفظ الأجنبي؛ أو بعبارة أخرى، فقد احترزت من "التّدخيل"، على أساس أنّ التدخيل – وهو مصطلح مشتقّ من الدّخيل- هو نقل اللفظ الأجنبي على علاّته، أي كما هو في لغته الأصليّة، في حين يفترض التعريب إدخال تعديلات عليه حتى يوافق اللغة العربية صوتا ووزنا، فيندمج – عندئذ- في عدّة الألفاظ العربية، بحيث يقبل بدوره أن يُوصف ويُركب ويُشتق منه؛ يقول د."عبد الصبور شاهين" واصفا الفرق بين التّدخيل والتعريب: " إنّ الحياة الحديثة تواجهنا يوميّا بالكثير من الألفاظ التي يتعيّن علينا أن نستعملها، ولا ريبَ أنّ التدخيل هو أيسر الوسائل لاستعمال اللفظ الجديد، ولكنّه أشبه بالعملة الرّديئة التي تطرد العملة الجيّدة، والعملة الجيّدة هنا هي المقابل الأصيل عند الترجمة. غير أنّ بعض المثقفين يختصرون الطريق ويُدخلون اللفظ الأجنبي دون أن يحاولوا ولو طلاءه بلون عربيّ، وتلك آفة يجب أن نعمل على معالجتها وتلافي آثارها المخرِّبة في كيان اللغة العربية."[321]

ولعلّ هذا الحرص على اللغة العربية هو الذي حمل المشاركين في ندوة الرباط حول تعريب المصطلح المنعقد سنة 1971، بإشراف المكتب الدائم لتنسيق التعريب، على تبنّي مجموعة من الوصايا تتوجّب مراعاتها عند تعريب المصطلح الأجنبي، ومنها:

1- ترجيح ما يسهل نطقه في رسم الألفاظ المعرَّبة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية.

2- التغيير في شكله حتّى يُصبح موافقا للصيغة العربية ومستساغا.

3- اعتبار المصطلح المعرّب عربيّا يخضع لقواعد اللغة العربية ويجوز فيه الاشتقاق والنحت.

4- ضبط المصطلحات عامّة، والمعرَّب منها خاصة، بالشكل حرصا على صحّة نطقها[33].

ورغم ذلك فإنّ الواقع يقتضي في كثير من الأحيان الإبقاء على المصطلح الأجنبي كما هو عليه في لغته الأصلية، دون إدخال أيّ تحوير عليه، لأنّه بصورته تلك يدلّ على مفهوم لا يمكن أن يدلّ عليه معادله بالترجمة أو التوليد أو التعريب، لما ينطوي عليه هذا المصطلح من صبغة عالميّة ودقّة علميّة. وعلى سبيل المثال فإنّ ترجمة مصطلح "الإيدز **AIDS**" بفقدان المناعة المكتسبة لا يفي بالغرض، لأنّ فقدان المناعة المكتسبة قد ينتج عن مسبِّبات غير تلك التي تتسبَّب في مرض الإيدز المعروف لدى القاصي والدّاني، ومن ثم فإنّ الدلالة على مرض الإيدز بهذا المصطلح أوفق وألصق بالحقيقة من غيره، ولو كان مصطلح "السّيدا"، نظرا لعالميّة الأوّل وانتشاره الواسع.

والمهم في هذا كلّه أنّ التعريب بلونيه (الإبقاء على المصطلح في صورته الأجنبية أو إدخال تحويرات عليه حتى يوافق طبيعة اللفظ العربي) يبقى، رغم اعتماده كوسيلة أجيرة في نقل المصطلح، أي بعد استنفاذ قدرات الترجمة والتوليد، الأداة المثلى والأكثر طواعيّة لمواجهة سيل المصطلحات العلميّة الذي يتزايد باستمرار ويتكاثر بشكل مذهل، بحيث أصبح الأمر يضيق على مجرّد الترجمة والتوليد.

خـاتمة:

لقد أظهرت هذه الدراسة الموجزة في عالم المصطلح، الخلاف الحاصل بين المختصّين بهذا الحقل المعرفي في تفضيل آلية على أخرى، وميل بعضهم الصريح إلى اعتماد التعريب، والتدخيل منه بشكل خاص، باعتباره الآلية الأبسط والأسرع في مواجهة زخم المصطلحات المتوافد علينا من الغرب. وإذا كانت هذه الآلية مقبولة كحلّ أخير لاستيعاب معظلة المصطلح، فإنّ الخطر كلّ الخطر، في موضوعنا هذا، يكمن في أمرين اثنين على الأقل:

1- الاختلاف الألسني بين المهتمّين بنقل المصطلح؛ والقصد من ذلك ميل فئة من هؤلاء إلى تفضيل المصطلح الانجليزي بحكم تشبُّعهم بهذه اللغة لاعتبارات تاريخيّة، وميل فئة أخرى إلى تفضيل اللغة الفرنسية للاعتبارات نفسها.

1- الاعتماد المتزايد في نقل المصطلح على الجهود الفرديّة أو الجماعيّة المحدودة، ممّا يؤدي في كثير من الأحيان إلى ما يُعرف بفوضى المصطلح، كما هو الأمر في العلوم الإنسانية عموما واللغويّة منها على وجه الخصوص.

الهوامش

1- ينظر: تعريب المصطلح العلمي "إشكالية المنهج" – د.قاسم الساره – عالم الفكر. م19/ع4/ مارس 1989 – ص84.

2- ينظر: المرجع نفسه –ص83.

3- اللغة الثانية –فاضل ثامر– المركز الثقافي العربي –بيروت– ط1 –1994– ص170.

4- قاموس اللسانيات –د.عبد السلام المسدي– الدار العربية للكتاب –تونس– ط1 – 1984– ص11.

5- قاموس اللسانيات – ص13.

6- اللغة الثانية – ص171.

7- المرجع نفسه – ص171– عن "مقدمة في علم المصطلح" للدكتور علي القاسمي – ص18،19.

8- **Voir : dictionnaire de linguistique et des sciences du langage – p320**

9- اللغة العربية والنهضة العلمية المنشودة في عالمنا الإسلامي – د.كارم السيّد غنيم – عالم الفكر – م19/ع4/ مارس 1989 – ص62.

10- تعريب المصطلح العلمي "إشكالية المنهج" – ص125.

11- ينظر: مشكلة وضع المصطلح – محمد السويسي – اللسان العربي – م12/ع1/ 1975 – ص9.

12- ينظر: اللغة العربية في العصر الحديث – "قضايا ومشكلات" – د.محمود فهمي حجازي – دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة – ط1– 1998 – ص67،68.

13- تراجع تفاصيل هذه المنهجيّة في: اللغة العربية في العصر الحديث – ص49.

14- اللغة العربية في العصر الحديث – ص49.

15- تعريب المصطلح العلمي "إشكالية المنهج" – ص105.

16- اللغة العربية في العصر الحديث – ص67.

17- ينظر: اللغة العربية والنهضة العلمية المنشودة – ص70.

18- اللغة العربية في العصر الحديث – ص40.

19- اللغة الثانية – ص174.

*وهو لعبد القادر الفهري، وقد ورد ذكره في مقال للدكتور أحمد مختار عمر بعنوان "المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية" المنشور بمجلة "عالم الفكر" – م20/ ع3/ 1989.

20- اللغة الثانية – ص174.

21- قاموس اللسانيات – ص55،56.

22- اللغة العربية في العصر الحديث- ص49.

23- تعريب المصطلح العلمي "إشكالية المنهج" – ص105.

24- اللغة العربية في العصر الحديث – ص69.

25- ينظر: تعريب المصطلح العلمي "إشكالية المنهج" – ص109.

26- ينظر: المرجع نفسه – ص113.

27- ينظر: اللغة العربية في العصر الحديث- ص51و53.

28- ينظر: اللغة العربية والنهضة العلميّة المنشودة- ص64.

29 - ينظر: اللغة العربية في العصر الحديث – ص68 و69.

30 - تعريب المصطلح العلمي "إشكالية المنهج" – ص 114.

31- اللغة العربية والنهضة العلمية المنشودة – ص 63.

32 - اللغة العربية والعلوم التقنية – د/ عبد الصبور شاهين – دار الاعتصام – القاهرة- ط2- 1982- ص75.

33 - ينظر : اللغة العربية في العصر الحديث – ص70.